مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9758

الأربعاء، 23 تشرين الأول/اكتوبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد هاوري	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستيغنيفا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد تشو
	سلوفينيا	السيدة يوريشكو
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد ميكانغي

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2024/730)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2024/730)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة فالنتين روغوابيزا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسعادة السيد عمر هلال، الممثل الدائم للمغرب، بصفته رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/730، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيدة روغوابيزا.

السيدة روغوابيزا (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئ سويسرا على رئاستها لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأشكركم، السيد الرئيس، على رئاستكم هذه الجلسة التي تكتسي أهمية خاصة إذ نقترب من تصويت المجلس على تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويشرفني مرة أخرى أن أقدم للأعضاء اليوم أحدث تقرير للأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2024/730) وأن أطلع المجلس على آخر التطورات السياسية والأمنية وكذلك على الإنجازات الرئيسية التي حققتها البعثة في تنفيذ ولايتها، على الرغم من التحديات التشغيلية القائمة باستمرار.

وسأتناول الزخم الإيجابي والفرص الإيجابية الناجمة عن الحوار بين الحكومة والجماعات المسلحة النشطة، وكذلك التقدم المستمر المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما تنظيم الانتخابات المحلية وتعزيز إدارة الحدود وبسط وجود الدولة وسلطتها، مع زيادة الملكية المحلية دعماً للسلام والتماسك الاجتماعي.

ويسعدني أن أنقل إليكم أن حل ست جماعات مسلحة وثلاثة فصائل من الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق السياسي، ظل نافذاً وأفضى إلى نزع سلاح مقاتليها وتسريحهم، مع إدماج بعضهم في القوات المسلحة الوطنية. ومع ذلك، لا يزال من الضروري تعزيز تنفيذ أنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي من أجل الانتقال الناجح والمستدام للمقاتلين السابقين في مجتمعاتهم المحلية.

واستمر التواصل بين حكومة أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة النشطة بهدف عودتها إلى الاتفاق السياسي. وقد لقي القرار الذي اتخذته الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى بالانسحاب من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير والتخلي عن الكفاح المسلح، ترحيباً إيجابياً من حكومة أفريقيا الوسطى التي تواصل تعاونها المباشر صوب عملية نزع سلاح المقاتلين التابعين لها وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

في 28 آب/أغسطس أكد الاجتماع التنسيقي الثامن بشأن العملية السياسية وعملية السلام وخارطة طريق لواندا المشتركة الذي ترأسه رئيس الوزراء على الفرصة غير المسبوقة لتسريع وتيرة التعاون مع ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير لتحقيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل شامل ومستدام للمقاتلين النشطين المتبقين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبناءً على ذلك، أبدت الحكومة استعداداً للتواصل مع أعضاء ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير لإعادتهم إلى الاتفاق السياسي، وذلك

استجابة لتصريحات بعض قادة الائتلاف السياسيين والعسكريين التي أعربوا فيها عن رغبتهم في وقف النزاع المسلح والأعمال العدائية. وأناشد المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الجهات الضامنة للاتفاق السياسي ووسطاء المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، أن تواصل دعم الزخم السياسي الحالي، وذلك بتسهيل الحوار بين الحكومة وقادة الجماعات المسلحة في الائتلاف ممن أبدوا استعدادهم لنبذ العنف والعودة إلى الاتفاق السياسي، الذي يُعد السبيل الوحيد السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وكثفت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى دعمها متعدد الجوانب للآليات التنفيذية في المحافظات التي برهنت على دورها الحيوي في تعزيز التماسك المجتمعي ودعم جهود منع نشوب النزاعات. وأثمر هذا الدعم عن زيادة في المبادرات المحلية الهادفة إلى تعزيز منع النزاعات وتسريع الاستجابة للإنذارات المتعلقة بحماية المدنيين. وفي هذا الصدد، عُقدت سلسلة من المؤتمرات في مختلف المحافظات لتعزيز الترحال الرعوي السلمي والمزدهر، وذلك متابعةً لقرارات المؤتمر الوطني رفيع المستوى بشأن الترحال الرعوي المعقود في 13 أيار/مايو. وقد قدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم لتنفيذ هذه القرارات عبر برنامج أنشطة يهدف إلى منع نشوب النزاعات، وتعزيز الأمن التدريجي لممرات الترحال الرعوي من قبل قوات الأمن الداخلي إضافة إلى تعزيز التعاون عبر الحدود.

وفي 8 آب/أغسطس، دشن وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية والتنمية المحلية ووزير الداخلية والأمن العام تشييد أول مركز حدودي متعدد الخدمات في جمهورية أفريقيا الوسطى في منطقة بيمبيري على الحدود مع تشاد. يعد هذا المشروع الرائد جزءًا من خطة العمل العشرية لتنفيذ السياسة الوطنية لإدارة الحدود، وسيستوعب هذا المشروع الرائد الخدمات المدنية والدوائر النظامية، مما يتيح إدارة أفضل لحركة البضائع والأشخاص، وبالتالي المساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين.

استمرت الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية في إحراز تقدم، عقب إصدار قانون الانتخابات في 2 تموز/يوليه وتقديم مساهمات مالية إضافية للصندوق المشترك الانتخابي الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والدافع وراء هذا الزخم هو التزام الحكومة المستمر بالانتخابات، والذي عززه الدعم المتعدد الأبعاد الذي قدمته البعثة، بسبل من بينها بذل المساعي الحميدة وتقديم المساعدة التقنية.

والانتخابات المحلية هي مكون رئيسي في الاتفاق السياسي وتوفر فرصة فريدة لتعزيز الحكم على الصعيد المحلي. وبما أن سكان جمهورية أفريقيا الوسطى سيتمكنون من انتخاب ممثليهم المحليين لأول مرة منذ ما يقرب من 40 عاماً، فقد عززت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تعاونها في تعبئة المشاركة الواسعة والهادفة للفئات المهمشة كناخبين ومرشحين، ولا سيما النساء والنازحين داخلياً. وبناءً على ذلك، تم إصدار 000 30 شهادة ميلاد لأفراد الفئات الضعيفة لتمكينهم من التسجيل كناخبين خلال عملية التسجيل الانتخابي المقرر أن تبدأ الشهر المقبل. يمثل ذلك خطوة مهمة نحو دورة انتخابية شاملة للجميع ستتوج بالانتخابات العامة المقرر إجراؤها في نهاية عام 2025.

وفي هذا السياق، يكتسي استكمال الدورة الانتخابية القادمة للفترة 2025 إلى 2026 بالغ الأهمية، خاصة لتعزيز الاستقرار المؤسسي. وسيتطلب الأمر مساعدة متعددة الأبعاد من البعثة، ولا يزال ضرورياً تقديم هذه المساعدة، ومعها ما يكفي من الموارد من أجل ضمان إجراء انتخابات شاملة للجميع وشفافة وسلمية.

وفي 30 أيلول/سبتمبر، وقّعتُ مع وزير الخارجية وممثل اليونيسف القطري على بروتوكول تسليم الأطفال المرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة إلى السلطات المدنية، مما يمثل تطوراً هاماً في حماية حقوق الطفل في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشكل هذا الإنجاز دليلاً على التزام السلطات الوطنية بتعزيز بيئة لحماية الأطفال، لا سيما في ضوء زيادة تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب ميليشيا أزاندي آني كبي غبي في محافظة مبومو العليا. وقد أسفرت المشاركة الأخيرة للبعثة عن تحديد هوية 73 طفلاً من صفوف ميليشيا أزاندي آني كبي غبي وتسريحهم ضمن برامج إعادة الإدماج وإعادتهم إلى المدرسة.

واستمرت البعثة في توسيع نطاق وجودها في البؤر الساخنة التي لم تكن البعثة موجودة فيها من قبل، دعماً لبسط سلطة الدولة. وفي 13 تموز/يوليه، قمتُ مع وزير الخدمة المدنية والإصلاح الإداري، بالإضافة إلى ممثلين عن صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، بزيارة ميدانية إلى بلدتي أوبو وبامبوتي على الحدود مع جنوب السودان. ويسرني أن أفيد بأن تدخل البعثة في مبومو العليا، بالتعاون الوثيق مع الحكومة، أدى إلى عودة 000 2 من لاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى من جنوب السودان، وذلك بفضل تحسن البيئة الأمنية وتعزيز فرص الحصول على الخدمات الأساسية.

وتواصل البعثة إحراز تقدم كبير في دعم استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة الدعم اللوجستي لنشر ثلاثة محافظين و 14 من حكام المقاطعات و 62 من نوابهم، مع بناء قدرات أكثر من 500 2 موظف حكومي دعماً لتعزيز تقديم الخدمات الأساسية. علاوة على ذلك، خصصت البعثة موارد كبيرة لتهيئة ظروف عمل مقبولة للموظفين المدنيين المنتشرين في عمق الميدان من خلال بناء أو إعادة تأهيل 50 مرفقاً إدارياً على مدى العامين الماضيين.

إن المصادقة على سياسة واستراتيجية الدفاع الوطني الجديدة هي خطوة هامة إلى الأمام في تشكيل جيش جمهوري يعكس التنوع في جمهورية أفريقيا الوسطى. إنني أثني على الحكومة لالتزامها بالوفاء بمهامها السيادية لحماية سكانها وسلامة أراضيها. وستواصل البعثة دعم الحكومة في إصلاحات قطاع الأمن والأطر الاستراتيجية للحوكمة ذات الصلة.

وأود أن ألفت انتباه الأعضاء إلى البيئة التشغيلية المتزايدة الصعوبة الناجمة عن التغيير في السياسة الوطنية لاستيراد الوقود، التي أدت إلى تعطيل إمدادات الوقود إلى البعثة. وهذا يعرض للخطر قدرة البعثة على مواصلة تقديم الدعم الأمثل والحفاظ على الزخم الذي تحقق في بسط سلطة الدولة.

يرتبط التنفيذ الفعال للمهام ذات الأولوية التي كلفت بها البعثة ارتباطاً وثيقاً بمعالجة التحديات الهائلة التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى في مجال الوصول إلى مختلف الأماكن، ويتطلب قدرات هندسية إضافية لتعزيز إمكانية الوصول عبر الطرق وإمكانية التنقل. وخلال العامين الماضيين، قامت البعثة ببناء أو إعادة تأهيل أكثر من 000 2 كيلومتر من الطرق و 131 جسراً و 37 مهبطاً للطائرات.

ولا تزال البعثة تؤدي دوراً أساسياً في تيسير الظروف الملائمة للنهوض بعملية السلام والعملية السياسية، بسبل من بينها تمكين الشركاء الإنمائيين ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها من تنفيذ عملية السلام، وكذلك من خلال دعم المجتمعات المحلية والإدارات المحلية وحماية المدنيين ودعم الحكومة في استعادة سلطتها في جميع أنحاء البلد. وعلى الرغم من الجهود الملحوظة والإنجازات الكبيرة التي تحققت منذ بداية البعثة، فإن خطر الانتكاس لا يزال قائماً. إن التقدم الملموس والتحويلي الذي تحقق بالتعاون الوثيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى يتطلب الآن توسيع نطاقه وتوطيده، ويظل دور البعثة بالغ الأهمية. ولذلك فإننا نعول على الدعم المستمر والمتضافر من المجلس لتمديد ولاية البعثة لمدة عام إضافي وتوفير الموارد المناسبة وفي الوقت المناسب لتنفيذ الولاية.

وفي ختام كلمتي، أود أن أضم صوتي إلى صوت الأمين العام وأعرب عن امتناني لتفاني أفراد البعثة المدنيين والنظاميين، وكذلك فريق الأمم المتحدة القطري، في أداء ولاياتنا، وذلك في سياق محفوف بالصعوبات في كثير من الأحيان. وأود أن أعرب عن بالغ تقديري للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة، وأشكر المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف وغير الحكومية والبلدان المانحة على مساهماتها القيمة في تحقيق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة روغوابيزا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسفير هلال.

السيد هلال (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للرئاسة السويسرية لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس بالنيابة عن لجنة بناء السلام بصفتي رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة فالنتين روغوابيزا، على عرضها الشامل والمفصل لتقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2024/730). وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بجهودها وجهود البعثة وأؤكد لها على الدعم والتعاون المستمرين من جانب تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولن أسهب في الحديث عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، نظراً للإحاطة المستفيضة التي قدمتها الممثلة الخاصة. لكني أود أن أؤكد على أننا نجتمع في منعطف حاسم، إن لم يكن في نقطة تحول حاسمة، في مسار جمهورية أفريقيا الوسطى نحو السلام والاستقرار الدائمين. وتسعى جمهورية أفريقيا الوسطى بحزم، تحت قيادة الرئيس فوستين أرتشانج توادیرا، إلى إحداث تحول جذري بهدف إخراج البلد من حالة الأزمة المطولة واعتماده على المساعدة الإنسانية ووضعه على طريق الانتعاش والتنمية المستدامة، حتى يتمكن من الاستفادة بصورة كاملة من إمكاناته وثرواته من الموارد.

ولهذا السبب، اعتمد البلد خطة تنمية وطنية جديدة في أيلول/سبتمبر 2024. لا يرمي ذلك الإطار إلى تلبية الاحتياجات الفورية لسكان جمهورية أفريقيا الوسطى فحسب بل يراد أيضاً له أن يندرج في رؤية طويلة الأجل لتحقيق السلام والمصالحة والعدالة والازدهار للجميع في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهو يجسد على وجه التحديد تصميم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على عدم الاستسلام لليأس أمام العنف المستمر والأزمات الإنسانية والانقسامات الداخلية، وذلك باقتراح تدابير استباقية وشاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للتحديات. وتشيد تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام باعتماد هذه الخطة الطموحة التي جاءت نتيجة لمشاورات واسعة النطاق وشاملة أخذت في الاعتبار آراء جميع قطاعات مجتمع جمهورية أفريقيا الوسطى ووجهات نظرها. وبصفتنا شريكاً ثابتاً لجمهورية أفريقيا الوسطى، لا نزال ملتزمين بدعم تنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي الذي لا يقتصر على النمو الاقتصادي فحسب، بل يشمل أيضاً رؤية للسلام والمصالحة والازدهار لجميع الناس في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما بالطرق التالية:

أولاً، فيما يتعلق بركيزة الحوار الشامل والمصالحة، لا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال الحوار والتفاهم. لذلك نرحب بالخطط الرامية إلى استحداث منصات للحوار تجمع بين جميع الأطراف المعنية – الجماعات المسلحة والسلطات الحكومية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية – وتعزيز برنامج المصالحة الذي يشجع المجتمعات المحلية على التلاقي وتبادل الأفكار والتعافي والعيش معاً.

ثانياً، فيما يتعلق ببناء القدرات المؤسسية، فإن ضمان قدرة المؤسسات على مواجهة التحديات الحالية عنصر أساسي من عناصر التنمية. ولهذا السبب نشجع الاستثمار في قدرة السلطات على خدمة المواطنين وحمايتهم بفعالية، وحفظ النظام وضمان الأمن في جميع أنحاء البلد، وعلى إعادة بسط سلطة الدولة في المناطق النائية، حيث أدى نقص الخدمات الأساسية في كثير من الأحيان إلى تقويض ثقة المجتمعات المحلية في هذه المؤسسات التي يجب أن تراعي احتياجاتهم وتطلعاتهم المشروعة.

ثالثاً، فيما يتعلق بإمكانية اللجوء إلى العدالة وتعزيز سيادة القانون، فإن إمكانية لجوء الجميع إلى العدالة دون تمييز وسيادة القانون هما من المبادئ الأساسية لأي مجتمع سلمي، ولهذا السبب نرحب بالالتزامات الإضافية التي تم التعهد بها لإنشاء آليات للجوء إلى العدالة وإعطاء الأولوية لمكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك الجرائم الخطيرة التي ارتكبت أثناء النزاع.

رابعاً، فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فهي ذات أهمية بالغة بالنسبة لاستقرار جمهورية أفريقيا الوسطى على المدى الطويل. لذلك نشعر بالارتياح لإدراج الاستثمار في البنية التحتية والنقل والطاقة في الخطة لتحفيز الاقتصاد المحلي وتشجيع ريادة الأعمال وتعزيز إيجاد فرص العمل والحد من حوافز العنف، لزيادة قدرة المجتمعات على مواجهة الأزمات.

خامساً، فيما يتعلق بمشاركة المواطنين، يؤدي كل شخص في جمهورية أفريقيا الوسطى دوراً في بناء بلده. ونؤمن إيماناً راسخاً

بأن بناء قدرات منظمات المجتمع المدني أمر حاسم لتعزيز السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزام الذي تم التعهد به لضمان سماع أصوات الناس وأخذها في الاعتبار في عمليات اتخاذ القرار.

ويقودني ذلك إلى الحديث عن اجتماع بالغ الأهمية بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى في الأشهر المقبلة، كما أشارت الممثلة الخاصة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. فجمهورية أفريقيا الوسطى تستعد، بعد تأجيل آخر، لإجراء الانتخابات المحلية في عام 2025. تمثل هذه الانتخابات فرصة فريدة لتعزيز الحكم المحلي، عن طريق ممثلين منتخبين يكونون مسؤولين أمام الشعب مباشرة، مما يدفع عملية اللامركزية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الأمام ويكفل فعالية سلطة الدولة بمعالجة أحد الأسباب الجذرية للأزمات السياسية والأمنية فيالبلد.

وستكون الانتخابات المحلية في عام 2025 أكثر من مجرد حدث سياسي: فسوف تحفز التنفيذ الفعال لخطة التنمية الوطنية، مما يمهد الطريق لحكم أكثر شمولاً وشفافية وتجاوباً، وذلك أمر ضروري لبناء مستقبل يسوده السلام والرخاء لجميع سكان جمهورية أفريقيا الوسطى. وستؤدي هذه الانتخابات دوراً محورياً فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية المحلية، بالطرق الآتية.

أولاً، ستعزز الديمقراطية المحلية بتمكين انتخاب ممثلين يعبرون عن تطلعات المجتمعات المحلية واحتياجاتها.

ثانياً، ستعزز مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار بتعزيز تولي الجهات المحلية زمام مبادرات التنمية، وذلك أمر ضروري لنجاح خطة التنمية الوطنية.

ثالثاً، ستيسر المساءلة والشفافية بتشجيع الممثلين المنتخبين المحليين على الخضوع للمساءلة أمام ناخبيهم وتوخي الشفافية بشأن إدارة الموارد ومشاريع التنمية، وبالتالي تعزيز الثقة بين المواطنين ومؤسساتهم.

رابعاً، ستعزز مواءمة المشاريع مع الاحتياجات المحلية بتحديد الاحتياجات الخاصة للمجتمعات المحلية وإعطائها الأولوية، وبالتالي ضمان مواءمة مشاريع خطة التنمية الوطنية مع الظروف المحلية بحيث يكون استخدام الموارد فعالاً وموجهاً نحو تحقيق الأهداف.

خامساً، ستدعم إنشاء شراكات بين السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة من القطاع الخاص. وسيكون هذا التعاون ضرورياً لدعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية وضمان اتباع نهج متكامل إزاء التنمية.

لذلك بات من الأهمية بمكان إجراء الانتخابات المحلية في موعدها المحدد حتى تكتمل الدورة الانتخابية، التي بدأت في عام 2020، قبل بدء الدورة التالية في كانون الأول/ديسمبر 2025.

إن الدعم المالي الذي يقدمه شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى لصندوق المشترك للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخصص لهذه الانتخابات يكتسي أهمية بالغة. ويجب الحفاظ على الزخم الناتج عن التزام الحكومة المستمر بالانتخابات والمساهمات الأخيرة في الصندوق المشترك للتبرعات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستواصل تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام أداء دور تكميلي أساسي في دعم إجراء هذه الانتخابات وتنفيذ خطة التنمية الوطنية. وستقوم بذلك بالتركيز على المجالات التالية:

أولاً، فيما يتعلق بدعم الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد، ستواصل التشكيلة الضغط على الشركاء الدوليين والإقليميين الثنائيين من أجل حشد الموارد المالية والتقنية اللازمة لدعم هذه الجهود في سبيل التنمية والسلام. وقد اتخذت خطوات أولية هنا في نيويورك، في شكل مبادرات مشتركة مع الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة والأمينة العامة المساعدة التي ترأس مكتب دعم بناء السلام، والتي نشكرها على دعمها ومساندتها.

ثانياً، فيما يتعلق بالتنسيق بين الأطراف المعنية، ستواصل التشكيلة العمل بمثابة محفل للتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية

الوطنية والدولية، بما يكفل مواءمة جهودنا وفعاليتها في دعم أولويات بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتجري الآن عملية تفكير لوضع خطة عمل تستند إلى أولويات البلد وتأخذ في الاعتبار الميزات النسبية والقدرات لدى مختلف الأطراف المعنية، من أجل توليد زخم جديد في شراكاتنا ودعم جهود السلام والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى على أفضل وجه.

ثالثاً وأخيراً، فيما يتعلق بالمتابعة، نحن ملتزمون بمواصلة رصد التقدم المحرز في جمهورية أفريقيا الوسطى عن كثب من أجل تعديل استراتيجياتنا بما يتماشى مع تطور الحالة والنتائج المحققة.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أذكّر المجلس بأن بعثة الأمم المتحدة تظل شريكاً حيوياً في جهود بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. فهي ليست مجرد قوة لحفظ السلام، بل هي أيضاً شريك أساسي في عملية تحقيق الاستقرار والتنمية. ولهذا السبب، يجب أن تأخذ الحقائق على أرض الواقع في الاعتبار من أجل رصد ودعم التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى بأكبر قدر ممكن من الفعالية. غير أن البعثة، مثلها مثل جميع بعثات حفظ السلام، لا تسعى إلى الاستمرار إلى ما لا نهاية، ولا ينبغي لها ذلك. وبالتالي فالأمر متروك لنا، في المجتمع الدولي، لتكثيف دعمنا لجمهورية أفريقيا الوسطى لتجنب خسارة أي من المكاسب التي تحققت بشق الأنفس عن طريق نشر البعثة.

وتتطلع جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مستقبلها بعزم والتزام وعلينا أن نغتنم هذا الزخم ونشجعه لوضع البلد بثبات على طريق التعافي. وبينما تبدو المهمة التي تنتظرنا جسيمة، إلا أن جمهورية أفريقيا الوسطى، وبدعم شركائها الثابت، ستحصل على ما يكفي من القدرات لتحقيق رؤيتها وطموحها في بناء دولة ينعم فيها الجميع بالسلام والأمن والازدهار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير هلال على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها وأن أؤكد مجددا دعم فرنسا الكامل. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الدائم للمغرب، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، وأرحب بوجود الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى بيننا.

ترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتنفيذ عملية السلام. ويجب أن يستمر إضفاء الطابع اللامركزي على هذه العملية. ومن شأن إجراء أول انتخابات محلية منذ عام 1988 أن يساهم في ذلك. فهذه العملية تمثل خطوة مهمة ينبغي أن تمكن الجميع في جمهورية أفريقيا الوسطى من المشاركة في الحياة الديمقراطية في البلد. وتشجع فرنسا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة وشفافة وشاملة للجميع. ويجب ضمان الممارسة الكاملة للحقوق المدنية والسياسية لجميع المواطنين في البلد، ولا سيما النساء والشباب وأفراد المجتمع المدني. وتعتزم فرنسا المساهمة بمبلغ مليوني يورو في صندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم تنظيم تلك الانتخابات، إذا ما توفرت الشروط المناسبة.

وترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة مسألة الحدود التي يسهل اختراقها بتنفيذ سياسة وطنية لإدارة الحدود. ويشهد بناء المركز في بيمبيري، على الحدود مع تشاد، على هذا الالتزام.

ويجب أن يدعم المجتمع الدولي الخطوات التي تتخذها الحكومة للنأي بنفسها عن الجماعات المسلحة التي أعربت عن استعدادها لوقف الأعمال العدائية. ويجب على جميع الجماعات المسلحة الأخرى إلقاء أسلحتها.

وترحب فرنسا بالمصادقة على خطة التنمية الوطنية التي ينبغي أن تمكّن جمهورية أفريقيا الوسطى من المضي قدما على طريق التنمية المستدامة. غير أن الحالة الأمنية لا تزال هشة في المناطق الحدودية على طول ممرات الترحال الرعوي وحول مواقع التعدين. وتتواصل الاشتباكات المسلحة التي يغذيها التنافس على الموارد الطبيعية. وتستمر عمليات نقل الأسلحة والمقاتلين بين جمهورية أفريقيا الوسطى والدول المجاورة. ويشكل كل ذلك تهديداً ليس لاستقرار البلد فحسب، بل للمنطقة بأسرها. والحالة الإنسانية، التي تفاقمها تداعيات النزاعات في البلدان المجاورة، تدعو للقلق.

وتظل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ضرورية لمواجهة تلك التحديات. فهي تقدم دعماً حاسماً لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في مكافحتها للجماعات المسلحة. وتوفر الدعم اللوجستي للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وتدعم العملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وتؤدي دوراً رئيسياً في دعم بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، والتي حُددَت كمهمة ذات أولوية في عام 2023.

ويجب أن تكون البعثة قادرة على مواصلة جهودها لتعزيز السلام والأمن في البلد، بالتعاون مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب أن تتوفر لديها الموارد اللازمة لتتمكن من القيام بذلك بفعالية وأن تكون قادرة على تكثيف وجودها في المناطق التي تكون فيها الحالة الأمنية والإنسانية أكثر هشاشة لضمان حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، تكرر فرنسا إدانتها لانتهاكات حقوق الإنسان التي يجب أن تتوقف. فاحترام القانون الدولي الإنساني ينطبق على الجميع.

ومن الضروري أيضاً توفير الدعم الأساسي لتنظيم الانتخابات وتمكين الممثلة الخاصة من مواصلة مهمة المساعي الحميدة التي تقوم بها لدفع عملية السلام قدماً. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ستعمل فرنسا مع جميع أعضاء المجلس ومع جمهورية أفريقيا الوسطى لتجديد ولاية البعثة في تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن غيانا وعن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم سيراليون وموزامبيق وبلدي، الجزائر (مجموعة 3+1).

نعرب عن بالغ امتناننا للسيدة فالنتين روغوابيزا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على الإحاطة المهمة التي قدمتها إلى المجلس بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعرب عن امتناننا لموظفي الأمم المتحدة في الميدان، وكذلك للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة المنتشرين في جمهورية أفريقيا الوسطى، على تفانيهم الثابت. ونشكر أيضاً السيد عمر هلال، الممثل الدائم للمملكة المغربية، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطته.

تود مجموعة (3+1) أن تشكر السيد إدموند موليه على إجراء الاستعراض الاستراتيجي المستقل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحيط علماً بتوصياته، لا سيما تلك الموجهة إلى مجلس الأمن، والتي ستثري مداولاتنا بشأن تجديد ولاية البعثة.

تعرب مجموعة (3+1) عن القلق إزاء التحديات المستمرة المتعددة الأبعاد التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى وتود أن تتناول ثلاث قضايا محددة.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية، نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة لتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب أيضاً بالتقدم المحرز الذي أُبرِز خلال الاجتماع التنسيقي الثامن بشأن العملية السياسية وعملية السلام، بما في ذلك ما يتعلق بالتنفيذ الأولي للسياسة الوطنية لإدارة الحدود. ونشعر بالتفاؤل إزاء مبادرة الحكومة لإشراك الجماعات المسلحة التي أعربت عن استعدادها للعودة إلى عملية السلام ونواصل دعوة جميع الجماعات المسلحة إلى الالتزام أو إعادة الالتزام بهذه العملية.

وتهنئ المجموعة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على التقدم الذي أُحرز في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولذلك نحث أعضاء الجماعات المسلحة الأخرى على المشاركة في البرنامج. ويبقى من الضروري أن تتم عمليات نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج ضمن البرنامج الوطني.

وتأسف المجموعة لتأجيل الانتخابات المحلية، التي كان من المقرر إجراؤها في عام 2024، إلى العام المقبل. وعلى الرغم من ذلك، نلاحظ أن الاستعدادات للانتخابات تمضي قدماً، ونعيد تأكيد

دعمنا لتلك الخطوات الهامة لترسيخ الديمقراطية في البلد. ونحث البعثة وشركاء جمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز المساعدة الانتخابية، بما في ذلك من خلال المساهمات في الصندوق المشترك للتبرعات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونشجع سلطات أفريقيا الوسطى على تعزيز تدابير بناء الثقة الرامية إلى تعزيز إجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية.

ثانياً، على الصعيد الأمني، يظل يساور المجموعة القلق، إذ أن سهولة اختراق حدود جمهورية أفريقيا الوسطى كانت حقيقة واقعة لسنوات عديدة، ما ييسر حركة الجماعات المسلحة في المناطق الحدودية والاتجار غير المشروع بالأسلحة من دون رادع. ونرحب بالجهود التي بذلتها الحكومة مؤخراً لتعزيز التعاون الأمني مع دول الجوار، بما في ذلك تنشيط اللجان الحدودية. ونثني على الدعم المستمر الذي تقدمه البعثة في جهود بسط سلطة الدولة، بما في ذلك إعادة تأهيل الطرق والمباني الإدارية.

وتدعو المجموعة إلى دعم المجتمع الدولي في استعادة وتوطيد السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى التي تسير على طريق مشجع نحو الاستقرار، ويجب أن تتجنب أي انتكاسة محتملة. وتشدد المجموعة، في ذلك الصدد، على أهمية احترام جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على الجماعات المسلحة، كجزء حاسم من الجهود المبذولة لتحسين الحالة الأمنية في البلد وتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2019 تنفيذا كاملا. وفي تلك الملاحظة الأخيرة، نشيد بإسهام البعثة في دعم بناء السلام في البلد، ونعرب عن خيبة أملنا إزاء حملة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة.

وتتعلق النقطة الثالثة والأخيرة بحقوق الإنسان والحالة الإنسانية. فمن أجل تحقيق السلام الدائم، يجب معالجة حالة حقوق الإنسان في البلد جنباً إلى جنب مع عمليتي السلام والعملية السياسية. كما نرحب بإنشاء وتعزيز شبكات الإنذار المبكر التي تضم مراكز تنسيق حقوق الإنسان في أفريقيا الوسطى، ونرحب كذلك بإنشاء لجنة للتحقيق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وضمان المساءلة.

إننا ندين العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والانتهاكات ضد الأطفال، وندعو إلى محاسبة مرتكبي تلك الجرائم. ونثني على اللجنة الاستراتيجية المعنية بمكافحة العنف الجنساني لوضعها اللمسات الأخيرة على خطة العمل الوطنية المنقحة بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع. ونتطلع إلى تنفيذه تنفيذا كاملا.

لقد وصلت الحالة الإنسانية إلى مستويات أزمة غير مسبوقة، وتفاقمت بسبب التشريد القسري واسع النطاق المرتبط بتغير المناخ. وفي ذلك السياق، تشير المجموعة بقلق إلى أن جمهورية أفريقيا الوسطى تتعامل مع أعداد كبيرة من المشردين داخلياً بسبب النزاع، ما يزيد من تفاقم مخاطر الحماية على المدنيين. ونحث الشركاء الدوليين على تقديم دعم مالي من أجل معالجة أوجه النقص في خطة الاستجابة الإنسانية وضمان إمكانية تنفيذها تنفيذا كاملا، كجزء من التدابير الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، ندين بشدة أي انتهاك لمباني مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وقبل أن أختتم، أود أن أقول أن محنة انعدام الأمن الغذائي بين مواطني أفريقيا الوسطى واللاجئين والعائدين تستحق اهتماماً أكبر وعاجلاً. ويجب علينا الآن أن نعمل وندعم سلطات أفريقيا الوسطى في استخدام الموارد الطبيعية التي وهبها الله لها بحكمة من أجل تحقيق أمنها الغذائي.

وفي الختام، ترحب المجموعة باعتماد خطة التنمية الوطنية الشهر الماضي، وتتطلع إلى تنفيذ الركائز الاستراتيجية الخمس للخطة. ونكرر تشجيعنا وتضامننا مع حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وتظل المجموعة ملتزمة التزامًا راسخًا باستقلال جمهورية أفريقيا الوسطى وسلامة أراضيها وسيادتها.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام روغوابيزا والسفير هلال على إحاطتيهما المفيدتين اللتين توضحان الدور الحاسم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في دعم السلام والأمن، بالتنسيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الآخرين.

أود أن أبدأ بالإعراب عن بالغ التقدير، باسم الولايات المتحدة، للالتزام الذي أبدته الممثلة الخاصة وقيادة البعثة وموظفو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة بمساعدة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على تحقيق الاستقرار والأمن. كما أود أن أشيد بالتوقيع الشهر الماضي على بروتوكول التسليم فيما يخص حماية ونقل الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة إلى السلطات المدنية. إن هذا إنجاز مهم لأنه يدل على جودة الشراكة بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. تكتسب هذه الشراكة أهمية أكثر من أي وقت مضى، بينما تعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مع الرئيس توادیرا وحكومته للوفاء بالالتزامات الموكلة إليها والمتمثلة في بسط سلطة الدولة ودعم الانتخابات. وتواصل الولايات المتحدة تأييد جهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تقديم الدعم اللوجستي والخبرة الفنية بينما تخطط حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لإجراء انتخابات محلية في عام 2025. تعد هذه الانتخابات خطوة حيوية نحو تحقيق السلام المستدام وتهيئة الظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية. ولتحقيق هذه الغاية، تشجع الولايات المتحدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على مضاعفة جهودها للتواصل مع المعارضة السياسية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع.

من الضروري أن تتقيد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بالتزامها بسياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وأن تدعم البلدان المساهمة بقوات المساءلة. يجب على البعثة أن تضاعف جهودها لضمان حصول الناجين من الانتهاكات على خدمات الدعم الشاملة، كما يجب عليها تعزيز إذكاء الوعي العام فيما يخص آليات البعثة لتلقي مزاعم ارتكاب انتهاكات والتحقيق فيها.

وللأسف، تواصل الجهات المدعومة من الكرملين عرقلة البعثة ومنع وصول المساعدات الإنسانية ومهاجمة العاملين في المجال الإنساني. وتشجعنا كثيراً التقارير التي تفيد بتحسن الشراكة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، هناك المزيد مما يمكن للحكومة أن تفعله، وينبغي عليها أن تفعله، للسماح لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بالعمل من دون عوائق من أجل الحفاظ على سلامة مواطني أفريقيا الوسطى وقوات حفظ السلام. وتؤدي حالات منع الحكومة لدوريات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بناء على طلب مجموعة فاغنر وتقييد منظوماتها الجوية غير المأهولة وطلعاتها الليلية إلى تقويض قدرة البعثة على تحديد الذخائر المتفجرة وإزالتها وإقامة شراكة مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى لبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم. كما أنها تعيق قدرة البعثة على حماية المدنيين من الجماعات المسلحة وغيرها من الجهات الفاعلة المستغلة. وهذا ببساطة غير مقبول. من الواضح أن الجهات الفاعلة المدعومة من الكرملين التي تدعي أنها شريكة أمنية تقوض سيادة جمهورية أفريقيا الوسطى وتقوض السلام من أجل هدف أساسي هو سرقة موارد البلد. ومن المثير لبالغ القلق استمرار عضو دائم في مجلس الأمن في نشر معلومات مضللة تقوض بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتهدف إلى الحد من فعاليتها وتعرض المدنيين وقوات حفظ السلام في أفريقيا الوسطى للخطر. هذه التصرفات تحد من الحيز المدني وتمثل عائقًا كبيراً أمام التطور الديمقراطي.

إن الولايات المتحدة ملتزمة تجاه شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وتدعو جميع الجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتها والانضمام إلى عملية السلام في البلد، ونحث المعارضة السياسية في الحكومة على الانخراط في حوار مفتوح ونتطلع إلى الانتخابات المحلية التاريخية التي ستجرى في عام 2025. إن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى يستحق الأمن والاستقرار، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى هي آلية المجتمع الدولي الأكثر فعالية لتحقيق هذه الأهداف.

السيد ميكاناغي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة روغوابيزا والسفير هلال، بصفته رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما. كما أرحب بحضور ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

من المشجع أن نرى توسعاً تدريجياً في بسط سلطة الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن مواصلة تعزيز المصالحة السياسية وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في المناطق النائية أمر أساسي لجهود بناء الدولة وإنهاء دوامة العنف في البلد. وأشيد بالممثلة الخاصة روغوابيزا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على جهودهما الدؤوبة للنهوض بهذه القضية.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط اليوم.

أولاً، إن التواصل الشامل للجميع مع جميع أصحاب المصلحة ضروري في السعي إلى التوصل لحل سياسي لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين. ونرحب بملكية حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى القوية للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2019 والتزامها بتنفيذه تنفيذا كاملا. إن البيان الأخير الذي أصدرته قيادة ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير الذي أعربت فيه عن عزمها على وقف الأعمال العدائية علامة مشجعة، وينبغي للحكومة أن تغتنم هذا الزخم نحو تحقيق مصالحة مستدامة طال انتظارها. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة. وندعوها إلى إلقاء السلاح فوراً وبدون شروط والدخول في عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. يجب ضمان شفافية العملية ومصداقيتها من خلال إجراء التدقيق المناسب، خاصة فيما يتعلق بإعادة إدماج المقاتلين السابقين في القوات الوطنية.

ثانياً، يجب أن تستمر الجهود الرامية إلى تحقيق اللامركزية في عملية السلام. يتطلب بناء مجتمعات قادرة على الصمود قيادة وملكية محلية، بينما تعمل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز إصلاح قطاع الأمن والحوكمة. وندعم الدور الحيوي والمحفز لصندوق بناء السلام في توفير الأموال اللازمة لتيسير عمل لجان السلام والمصالحة المحلية لمعالجة النزاعات القبلية، بما في ذلك تلك المرتبطة بالترحال الرعوي. ستظل الانتخابات المحلية المؤجلة مهمة أيضًا لتعزيز اللامركزية. وينبغي أن تصبح العملية التحضيرية فرصة لرأب الانقسامات العميقة في البلد، ولهذا الغرض، يجب أن تكون العملية التحضيرية ذات مصداقية من خلال الإصغاء لمختلف الأصوات، بما في ذلك أصوات النساء والنازحين داخلياً والمقاتلين السابقين، بطريقة عادلة وشاملة للجميع.

وأخيراً، فإن إدارة الحدود أمر ضروري لتحقيق الاستقرار في المناطق المعرضة للخطر. إن النزاعات الإقليمية الجارية تؤثر بشكل مباشر على حياة الناس في تلك المناطق، ولا بد من تعزيز التعاون مع البلدان المجاورة لمعالجة أي آثار سلبية ناجمة عن سهولة اختراق حدود البل. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الجارية التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتنفيذ السياسة الوطنية لإدارة الحدود، بما في ذلك إنشاء المركز الحدودي عند الحدود التشادية.

ونحيط علما بتقرير الاستعراض الاستراتيجي المستقل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/2024/615)، الذي يشدد على الدور الحيوي للبعثة في مجالات العملية السياسية وعملية السلام، وبسط سلطة الدولة، والأمن، وحماية المدنيين وسيادة القانون، ويبرز صلاحية ولايتها الحالية. وتتطلع اليابان إلى المشاركة البناءة في المشاورات المقبلة بشأن تجديد ولايتها.

السيدة يوريتشكو (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة روغوابيزا والسفير هلال على إحاطتيهما المفصلتين اليوم. كما أود أن أرحب بالممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشيد بالبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لتفانيها وتضحياتها.

تُظهر الإحاطتين اللتين استمعنا إليهما اليوم أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تواصل القيام بدور حيوي في عملية تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. تعرب سلوفينيا عن دعمها الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وتجديد ولايتها. وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط تستدعي في رأينا اهتماما خاصا من مجلس الأمن.

أولاً، يجب أن تظل حماية المدنيين على رأس أولويات البعثة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ما زلنا نشعر بقلق شديد إزاء استمرار العنف الذي تمارسه الجماعات المسلحة في البلد وتأثيره على الأوضاع الإنسانية، بما في ذلك تعليق العمليات الإنسانية في بعض المناطق بسبب المخاوف الأمنية. وندعو إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونرحب بالقرار الذي أعلنه زعيم حزب الوحدة من أجل السلام في أفريقيا الوسطى بوقف العنف والدخول في الحوار مع الحكومة، ونحث جميع الجماعات المسلحة على أن تحذو حذوه وتنضم إلى عملية السلام وتشارك في برامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. ومع ذلك، فإن تجنيد المقاتلين الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم مؤخراً خارج الإطار الوطني وبدون إجراءات تدقيق مناسبة يمكن أن يعرض مصداقية عملية السلام للخطر وأن يؤثر تأثيرا ضارا على أمن واستقرار البلد على المدى الطويل. ونشجع البعثة على مواصلة دعم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك الجهات التي تنفذ برامج الصحة والحماية للسكان المحليين، والتي قد علقت أنشطتها بسبب المخاوف الأمنية. ونشجع البعثة كذلك على تحسين استراتيجيات التواصل والتوعية، لا سيما فيما يتعلق بالمدنيين والمجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق النائية، من أجل زيادة الوعي والفهم لولاية البعثة ومكافحة تزايد المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية.

وثانيا، نثني على مبادرات البعثة لبسط سلطة الدولة، بما في ذلك مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية. ولا يوفر بناء الطرق والجسور الجديدة وغيرها من البنى التحتية المدنية الظروف الملائمة لنشر الإدارة المدنية وقوات الدفاع والأمن الوطنيين فحسب، بل يبني أيضا إرثا إيجابيا طويل الأجل من خلال المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد وتوفير عوائد اقتصادية هامة. وترحب سلوفينيا بمواصلة تدريب البعثة وتيسير نشر قوات الأمن الداخلي. وفي هذا الصدد، نود أن نبلغ المجلس بأن ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تهدف إلى دعم إصلاح قوات الأمن الداخلي، قد مُددت للتو لمدة عامين آخرين. وسيظل الاتحاد الأوروبي، وسلوفينيا عضو فيه، شريكا رئيسيا لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ثالثا، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تواصل دعمها الانتخابي لجمهورية أفريقيا الوسطى، على النحو الذي أوصت به بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية. ونحيط علما بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتنظيم الانتخابات المحلية والرئاسية والتشريعية. وفي هذا الصدد، نشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على ضمان أن تكون جميع العمليات الانتخابية آمنة وشاملة للجميع وذات مصداقية وعلى توفير الحماية للمدنيين من أي تهديدات أمنية محتملة. وهذا يستدعي المزيد من التواصل مع جميع الأحزاب السياسية؛ والمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للنساء والشباب كناخبين ومرشحين؛ وتسجيل جميع الناخبين المؤهلين، بما في ذلك النازحون واللاجئون، من أجل تمكينهم من المشاركة في الانتخابات.

رابعا وأخيرا، نشاطر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا القلق الذي أعربت عنه من أن البعثة لا تستطيع تنفيذ مهامها العديدة دون توفر ميزانية حفظ السلام المعتمدة في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية.

ونحيط علما بالاستعراض الاستراتيجي المستقل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والتوصيات الواردة فيه (انظر S/2024/615). وسنسترشد بتلك التوصيات في مناقشاتنا لاعتماد ولاية تمكّن البعثة من مواصلة تقديم المساعدة والدعم لجمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا والسفير هلال، ممثل المغرب،

على إحاطتيهما. كما أرحب بمشاركة ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى في جلستنا.

في البداية، أود أن أشيد بالعلاقات الإيجابية المستمرة بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو تعاون بالغ الأهمية للتصدي للتحديات الأكثر إلحاحا في البلد.

وسأطرح ثلاث نقاط أخرى.

أولا، ترحب المملكة المتحدة بالعمليات المشتركة المعززة بين البعثة والقوات المسلحة الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى لاستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. ونشدد على أهمية استمرار هذا التعاون وتعميقه لتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها بالكامل. كما نثني على عملهما المشترك لحماية الأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة قسرا ولتنفيذ سياسة جديدة لإدارة الحدود.

ثانيا، ستكون الانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2025 لحظة حاسمة بالنسبة للبلد وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشجع على إجراء الانتخابات المحلية وفقا للجدول الزمني الحالي. ونشجع أيضا البعثة على العمل عن كثب مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لضمان شفافية الانتخابات ومشاركة اللاجئين والنازحين داخليا والعائدين والأقليات العرقية مشاركة كاملة، وأن يكون عمل البعثة مكملا لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال.

ثالثا، بينما نتطلع إلى تجديد ولاية البعثة، ينبغي أن نواصل ضمان أن يكون عملها مرتكزا على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2019. وسيساعد ذلك على ضمان أن تؤدي المكاسب الأمنية إلى تهيئة بيئة مواتية للسلام والازدهار على المدى الطويل. ويساورنا القلق من أن عمليات نزع السلاح تجري، وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام (S/2024/730)، خارج البرنامج الوطني، مما يشكل مخاطر على سلامة برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. ونشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة تقييم شركائها الأمنيين من أجل ضمان تحقيق ما تستحقه جمهورية أفريقيا الوسطى بلدا وشعبا من سلام وأمن وازدهار.

وفي الختام، فإن المملكة المتحدة ملتزمة بمواصلة العمل مع جمهورية أفريقيا الوسطى لتحقيق الاستقرار والتنمية على المدى الطويل بما يلبي تطلعات شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا والسفير هلال، رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. وأرحب كذلك بممثل جمهورية أفريقيا الوسطى في جلسة اليوم.

في حين أحرزت جمهورية أفريقيا الوسطى تقدما جديرا بالثناء في بناء الدولة، فإن حالة عدم الاستقرار لا تزال مستمرة، مدفوعة بالاشتباكات المسلحة والنشاط الإجرامي، لا سيما فيما يتعلق بالتنافس على الموارد الطبيعية، الأمر الذي لا يزال يهدد المدنيين ويزيد من معاناتهم.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، نحيط علما بقرار حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تأجيل الانتخابات المحلية إلى نيسان/أبريل 2025 للتغلب على تحديات التمويل والتشغيل. ومع ترحيبنا بالتزامها بعملية سياسية شاملة للجميع، فإننا نشجع السلطات على الاستفادة الكاملة من تلك الفترة لإرساء أساس قوي لإجراء انتخابات تتسم بالشمول والشفافية والمصداقية بصورة سلمية وفي الوقت المناسب. ولا يمكن المغالاة في تأكيد أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة، وكذلك الحفاظ على فضاء مدني آمن وشامل للجميع. ونعتقد أن هذا العمل التمهيدي سييسر أيضا الاستعدادات للانتخابات الوطنية القادمة التي تلي الانتخابات المحلية في العام المقبل.

ثانيا، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار عدم استقرار الحالة الأمنية، لا سيما بسبب الاشتباكات المسلحة المتكررة فيما يتعلق بالوصول إلى مواقع التعدين والسيطرة على محاور الطرق الرئيسية. كما أن الحدود السهلة الاختراق تيسر تنقل الجماعات المسلحة في المناطق الحدودية دون عوائق والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وهذه

التهديدات تعيق توفير الحماية الفعالة للمدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية. ويجب أن تتوقف فورا انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والانتهاكات ضد الأطفال. ونشيد بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لبسط سلطة الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية اللازمة وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وندعمها دعما كاملا. كما نثني على الجهود المستمرة التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ونشجعها أيضا، بما في ذلك نشر السلطات المحلية المعينة حديثا، فضلا عن تنشيط لجان الحدود. ومع ذلك، يجب معالجة المشكلة المتكررة المتمثلة في عدم دفع البدلات، وذلك من أجل إدارة هذا التقدم والإشراف عليه وتوطيده بشكل أفضل لضمان الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الوقت نفسه، فإن البرامج الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن إلى جانب برامج الحد من العنف المجتمعي، هي خطوات أولى أساسية لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن أي عمليات لنزع السلاح والتجنيد في قوات الأمن خارج الأطر الوطنية تهدد بتقويض سلامة العملية برمتها ويجب تجنبها.

ثالثا، نرحب بالمصادقة مؤخرا على خطة التنمية الوطنية، وهي خطوة أساسية نحو الانتقال بجمهورية أفريقيا الوسطى من مرحلة الانتعاش إلى التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان تعزيز التوافق الاستراتيجي حول أولويات البلد في مجال بناء السلام لضمان وصول الفوائد المرجوة إلى المجتمعات المحلية. ونثني على الدعم المقدم من صندوق بناء السلام للجان السلام والمصالحة المحلية ونشجع تعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك لجنة بناء السلام وشركاء الأمم المتحدة متعددو الأطراف والمؤسسات المالية الدولية. وكما أشار محدثنا السفير هلال عن حق، فإن الحوار الشامل للجميع والمصالحة وإمكانية اللجوء إلى العدالة وبناء القدرات المؤسسية والتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع أمور حاسمة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

في الختام، تؤكد كوريا من جديد دعمها الثابت للممثلة الخاصة روغوابيزا وللبعثة التي لا تزال ركيزة أساسية في جهود تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستعمل كوريا بصورة بناءة مع أعضاء المجلس في التجديد المقبل لولاية البعثة، مع مراعاة توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة (انظر S/2024/615).

السيدة إفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثلة الخاصة فالنتينا روغوابيزا والسفير عمر هلال ممثل المغرب، رئيس التشكيلة القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، على إحاطتيهما. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى في جلسة اليوم.

نلاحظ بارتياح استمرار تحقيق استقرار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أمكن تحقيق ذلك أولا وقبل كل شيء بفضل الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة ذلك البلد بدعم من شركائه الثنائيين، بما في ذلك الاتحاد الروسي والأمم المتحدة.

وتمكنت بانغي خلال السنوات القليلة الماضية من تجاوز أصعب مرحلة في مكافحة الجماعات المسلحة وصد التهديد الذي يشكله المسلحون ودفعه إلى حدود البلد تقريبا. وفي هذه المرحلة، فإن الجماعات المسلحة والجهات التي تدعمها، بما في ذلك من الخارج، تستغل أساسا الثغرات في التعاون الإقليمي بشأن أمن الحدود.

وتتأثر الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا بالحالات الجارية في البلدان المجاورة لها. ويؤدي توفير الرعاية للاجئين، ومعظمهم من السودان، إلى تزايد الاحتياجات الإنسانية وزيادة العبء على ميزانية الدولة. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى ضمان تمويل خطة الأمم المتحدة الإنسانية لجمهورية أفريقيا الوسطى لهذا العام تمويلا كاملا.

وفي ظل الظروف الحالية، نعتقد أيضا أن من المهم تقديم مساعدة منهجية إلى بانغي من أجل ضمان العودة إلى السلام وتحويل المكاسب الأمنية إلى تقدم على مسار التنمية. ويمثل تأجيل الانتخابات

البلدية حتى العام المقبل إحدى أهم الخطوات على هذا المسار. ونردد دعوة الأمين العام إلى تعبئة موارد الجهات المانحة للصندوق المشترك للتبرعات من أجل دعم العملية الانتخابية. ونعتقد أيضا أن من المهم الرد بالإيجاب وفي الوقت المناسب على طلب بانغي استمرار المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة، بما في ذلك خلال الدورات الانتخابية المقبلة.

يؤدي قطاع التعدين دورا مهما في اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، توجد مئات من أنواع المعادن المختلفة ويمكن أن تصبح تنميتها إحدى الركائز الأساسية لانتعاش اقتصاد البلد. وغني عن البيان أن قيادة البلد تبذل جهودا كبيرة لتحسين الفعالية والمساءلة في قطاع الصناعات الاستخراجية. والعمل جار حاليا لإدخال تحسينات على نظام رقابة الدولة على إنتاج الماس الخام وبيعه في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي أيار/مايو، اعتمد البلد قانونا جديدا للتعدين سيساعد على تعزيز الشفافية في استخراج الموارد الطبيعية وبيعها. وفي أيلول/سبتمبر، قامت بعثة استعراض في إطار عملية كيمبرلي بزيارة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل أن يستعيد البلد عضويته الكاملة عندما تعقد عملية كيمبرلي اجتماعها العام العادي في تشرين الثاني/نوفمبر.

وكان اتخاذ القرار 2745 (2024)، الذي رفع تماما تدابير الجزاءات المفروضة على الحكومة، في تموز/يوليه، محطة هامة بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وطال انتظار هذا القرار نظرا للزخم الإيجابي في الميدان. لقد اعترف مجلس الأمن ببساطة بهذا الواقع الموضوعي ويعود الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى الجهود المتواصلة التي بذلها بلدي في المجلس.

نود أيضا أن نؤكد من جديد أن مشكلة الجماعات المسلحة غير القانونية لا يمكن حلها إلا في إطار جهود سيادية رامية إلى تحقيق الاستقرار وضمان الأمن داخل الحدود الوطنية بالتعاون مع دول المنطقة دون الإقليمية. ومن الأهمية بمكان مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها على التنسيق فيما بينهم والتصدي للتهديدات العابرة للحدود. ويجب على المجتمع الدولي أن يركز تركيزا تاما على دعم الجهود التي تبذلها بانغي للحد من القنوات التي تتلقى الجماعات المسلحة من خلالها الأسلحة والتدريب والخبرة ذات الصلة.

ونأسف لأن بعض أعضاء المجلس، الذين يضعون مصالحهم وشكاواهم الوطنية فوق مصالح جمهورية أفريقيا الوسطى، يواصلون تسييس الحالة في تلك الدولة ونشر التلميحات، بما في ذلك ما يتعلق بالتعاون الثنائي بين بلدينا، بدلا من المساعدة في حل المشاكل الفعلية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إننا نؤيد عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وقيادتها. ونشكر الأفراد العسكريين التابعين للبلدان المساهمة بقوات على التزامهم بواجبهم. وفي الوقت نفسه، نشير إلى أنه لا يمكن تنفيذ ولاية البعثة تنفيذا كاملا إلا بالحفاظ على التفاهم مع سلطات البلد المضيف. وندعو إلى تسوية جميع الخلافات من خلال حوار بناء، دون إنذارات نهائية أو ضغوط خارجية. ونعتقد أن رأي جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن معايير ولاية البعثة ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار تماما عند تجديد الولاية. وينطبق ذلك أيضا على مسألة تطبيق بانغي لقواعد جديدة لتشغيل الطائرات المسيرة في مجالها الجوي الوطني. ويجب الامتثال للطرائق التي اعتمدتها وزارة دفاع البلد امتثالا صارما. فالقيود المفروضة على استخدام الطائرات المسيرة في جميع أنحاء البلد ليست مجرد نزوة من نزوات بانغي، بل هي استجابة مناسبة لتزايد استخدام المسلحين لطائرات الاستطلاع والمسيرات الهجومية. ولا بد لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أن يتكيفوا بسرعة مع الحقائق في الميدان إذا أرادوا تنفيذ ولايتهم بفعالية.

وعلى نفس المنوال، نواصل النظر في مسألة نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى أوطانهم. وتحدد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى قواعد هذه العملية. فعلى سبيل المثال، كان إدراج ميليشيا أزاندي آني كبي غبي في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عام 2023 قرارا سياديا اتخذته بانغي. ويجري إدماج ممثلي هذه الميليشيا في الجيش الوطني تحت مراقبة وزارة الدفاع

في جمهورية أفريقيا الوسطى، تمشيا مع الجهود العامة التي تبذلها الحكومة لمواجهة التهديدات الأمنية المعقدة التي تشكلها الجماعات المسلحة غير القانونية والتي تعيق استعادة الأوضاع الطبيعية في البلد. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة، من جانبها، بالمهام الموكلة إليها لمساعدة العملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. وإذا كان لدى أخصائيي الأمم المتحدة أي شواغل فيما يتعلق بالمعايير المحددة للعملية، فينبغي لهم مناقشتها مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بطريقة بناءة ومحاولة تنسيق العمل على مسار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصورة أوثق مع السلطات.

وستواصل روسيا تقديم الدعم الشامل لأصدقائنا في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل إحلال السلام والأمن في البلد.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة روغوابيزا والممثل الدائم للمغرب هلال، رئيس التشكيلة القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بحضور ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى جلسة اليوم.

تمر العملية السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى بمرحلة حرجة في الوقت الراهن. وفي ضوء تقرير الأمين العام (S/2023/657)، أود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولا، يتعين علينا دعم جمهورية أفريقيا الوسطى في النهوض بالعملية السياسية وعملية السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى حوارها مع الجماعات المسلحة واضطلعت بمبادرات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في عاصمة البلد، بانغي، وكذلك في مبومو العليا وأماكن أخرى. ونرحب بكل هذه المبادرات. وندعو الجماعات المسلحة التي لم تُلق أسلحتها بعد إلى وقف الأعمال العدائية والعودة إلى مسار الحوار السياسي. وأحاطت الصين علما بأن الانتخابات المحلية في جمهورية أفريقيا الوسطى قد أُجلت بسبب نقص في التمويل ومشاكل أخرى، وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم محدد الأهداف لضمان إجراء الانتخابات بسلاسة في العام المقبل.

ثانيا، يجب أن نساعد جمهورية أفريقيا الوسطى على مواجهة التحديات الأمنية. لا يزال البلد يواجه حالة أمنية معقدة مع استمرار الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة والميليشيات المحلية، مما يؤدي إلى سقوط ضحايا بين المدنيين ونزوحهم. وينبغي أن يزيد المجتمع الدولي من دعمه لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى للمساعدة على تعزيز بناء قدراتها الأمنية. وينبغي أن تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى اتباع الولاية التي أناطها المجلس بها ودعم قوات الدفاع والأمن التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز انتشارها وتحسين قدرتها على حماية المدنيين والتصدي لتهديد الجماعات المسلحة. وينبغي أن نولي أيضا اهتماما وثيقا للأثر غير المباشر للنزاع السوداني على جمهورية أفريقيا الوسطى وأن ندعم تعزيز التعاون بين جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة لها من أجل حماية الأمن الإقليمي بشكل مشترك.

ثالثا، يجب أن ندعم جمهورية أفريقيا الوسطى في توطيد أسس السلام، حيث يمر البلد بمرحلة حرجة ينتقل فيها من حفظ السلام إلى بناء السلام. ولا يمكننا أن نعطي الأمل للناس في البلد ونقضي على التربة الخصبة لنشوب النزاع العنيف إلا بتعزيز التنمية والحد من الفقر وتحسين سبل عيش الناس. وينبغي أن يزيد المجتمع الدولي مساعدته لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ خطتها الإنمائية الوطنية التي جرت صياغتها مؤخرا وأن يقدّم المزيد من التمويل والدعم التقني في مجالات البنية التحتية والزراعة والتعليم والصحة من أجل تعزيز التعافي الاقتصادي والتنمية المستدامة وإرساء أساس متين للسلام الدائم.

لقد بذلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بقيادة الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا، جهودا كبيرة لدعم العملية السياسية وحماية المدنيين وبرامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتدرك الصين كل ذلك وستواصل دعم الممثلة الخاصة والبعثة في عملهما. وقدم الأمين العام تقريرا في شهر آب/أغسطس عن الاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة

(S/2024/615، المرفق). وتأمل الصين أن يتخذ المجلس ذلك فرصة لتمكين البعثة من مراعاة الحالة الراهنة للبلد المضيف واحتياجاته الإنمائية ومن تبسيط ولايتها وتحسينها في الوقت المناسب وتركيز مواردها وقوتها تركيزا حقيقيا على المسائل الأساسية وأكثر المهام إلحاحا ومواصلة تحسين قدرة البعثة وفعاليتها في تنفيذ ولايتها.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، روغوابيزا، والسفير هلال على إحاطتيهما. وأرحب كذلك بالممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى في جلسة اليوم.

لاحظنا على مدار العامين المنصرمين تقدمًا ملحوظًا في الحالة الأمنية في بانغي ومناطق أخرى. وشهدنا أيضا تطورات إيجابية في عملية السلام، وخاصة خلال الفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير. ونثني على سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لتصميمها على قيادة البلد نحو الاستقرار.

لقد اضطلع مجلس الأمن أيضًا بدور محوري. وقُدمت حلول توفيقية كثيرة أدت إلى إعادة ترتيب أولويات ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. واتُّخذت خطوات مهمة أخرى شملت رفع حظر الأسلحة عن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والإبقاء على جميع الجزاءات الأخرى المحددة الأهداف المفروضة على الجماعات المسلحة والأفراد المرتبطين بها، فضلا عن إعادة تركيز ولاية فريق الخبراء لإجراء التحقيقات.

إننا نمر حاليا بمنعطف حاسم. ويؤثر النزاع الدائر في السودان تأثيرا شديدا على جمهورية أفريقيا الوسطى إذ لا يقتصر تأثيره على التسبب في تفاقم الاحتياجات الإنسانية، بل يشمل أيضا تسلل المقاتلين وجهود التجنيد. وتدين مالطة أي محاولة لزيادة زعزعة استقرار المنطقة. ونرحب بالجهود التي بذلتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخرا لتعزيز التعاون الأمني مع البلدان المجاورة.

وإذ ندرك ضرورة التصدي للجماعات المسلحة التي ترفض نزع سلاحها، يجب أن يتم ذلك بدون تقويض الإطار الوطني لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج أو التنوع الثقافي في البلد. ويمكن أن تحقق الانتخابات المحلية القادمة الاستقرار شريطة توفر التمويل والاستعداد الكافيين. ويدعم الاتحاد الأوروبي هذه الجهود من خلال مساهمته بمبلغ 2,2 مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة المشترك للتبرعات. وينبغي أيضا الاستفادة من هذه الفترة التحضيرية لتعزيز الحوار والتوعية العامة وتيسير المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية والآمنة للمرأة في العملية الانتخابية. وللشباب أيضا دور مهم يضطلعون به. كما مدّد الاتحاد الأوروبي ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة عامين، مع تخصيص ميزانية تبلغ 24 مليون يورو لهذه الفترة.

وتدين مالطة بشدة استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخاصة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ولا يزال تجنيد الأطفال واستخدامهم، وكذلك الاغتصاب، منتشراً على نحو مقلق. يجب وضع حد للعنف ويجب تقديم المساعدة اللازمة للضحايا. ونشيد بالحوار الذي أجرته البعثة مع ميليشيا "أزاندي آني كْبي غْبي" لحماية الأطفال في بامبوتي. لقد أدى ذلك إلى إطلاق سراح 73 طفلا وتوقيع بروتوكول التسليم لنقل الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة إلى السلطات المدنية. بالإضافة إلى ذلك، يشكل تشغيل مركز التدريب المهني الحكومي في بامباري خطوة إلى الأمام.

إن إتمام وضع خطة العمل الوطنية المنقحة بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع وتقديمها إنجاز مهم آخر. وتؤدي المساءلة دورا أساسيا في ضمان السلام الاجتماعي والاستقرار الطويل الأجل في البلد. وترحب مالطة بالدورة الجنائية الأولى لعام 2024 التي عقدتها محكمة الاستئناف في بانغي، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي تناولت أيضًا قضايا العنف الجنسي. ونثني أيضا على عمل المحكمة الجنائية الخاصة. ومن الضروري تقديم الدعم الدولي، إلى جانب مبادرات بناء القدرات، للاستمرار في مساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها.

ختامًا، بينما يستعد المجلس لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى الشهر المقبل، ستنظر مالطة بعناية

في نتائج الاستعراض الاستراتيجي المستقل الذي أجري مؤخراً. ونؤيد توصية الأمين العام بالحفاظ على المكاسب التي تحققت منذ نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وندعم تجديد ولاية البعثة لمدة عام واحد بقوامها من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وموظفي السجون المأذون به حالياً. بالإضافة إلى ذلك، ستسهم المساعدة الانتخابية للانتخابات المحلية والعامة القادمة في ضمان الاستقرار.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة فالنتين روغوابيزا، على إحاطتها. وأرحب أيضا بالسفير عمر هلال، رئيس التشكيلة القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأشكره على إحاطته المفصلة. وأود أيضا أن أنوه بحضور الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى في القاعة.

تتابع إكوادور مسار السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ كانون الثاني/يناير 2023. وشهدنا خلال هذه الفترة التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في مجالات مثل عملية السلام والبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وعملية المصالحة والعدالة وغيرها من المبادرات لبناء قدرات الدولة في جميع المجالات. وبما أن هذه آخر مرة ستتاح فيها لبلدي الفرصة لتناول هذا الملف، أود أن أتطرق إلى خمس نقاط.

أولا، يعتمد تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيزه، أولا وقبل كل شيء، على وجود الدولة في جميع أراضيها الوطنية. وإلى أن يحدث ذلك، ستستمر تقارير الأمين العام في تحذيرنا من تدهور الحالة الأمنية في مختلف المناطق والذي يدل على استمرار ضعف البلد، ولا سيما فيما يتعلق بحدوده المعروفة بسهولة اختراقها والتي توفر مسارات للاتجار غير المشروع بالأسلحة والموارد الطبيعية.

ثانيا، لا تعتمد اللامركزية على اتفاق السلام فحسب، بل تشمل عدة قطاعات وتضم النظام السياسي. لقد أُعلن عن تأجيل آخر للانتخابات المحلية، المقرر حاليا إجراؤها في نيسان/أبريل 2025، بسبب القيود المالية التي لم يتسنَّ حلها. وأدعو المجتمع الدولي إلى تقديم مساهمات إلى الصندوق الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أنشئ لهذا الغرض. تنتظر جمهورية أفريقيا الوسطى إجراء الانتخابات المحلية منذ عام 1998. إن الاستمرار في تأخير الانتخابات المحلية يعني الاستمرار في تأخير تنمية شعبها. ومن الأهمية بمكان، في انتظار وصول الموارد المالية، أن نواصل العمل على ضمان أن تكون الانتخابات شفافة وشاملة للجميع، مع المشاركة الكاملة المتساوية والآمنة والمجدية للمرأة والشرائح الأخرى من السكان.

ثالثا، يجب أن نعالج الأسباب الكامنة وراء العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى ومن ثم يجب إنهاء الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. ومن الضروري إنشاء آليات على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي لضمان إمكانية التتبع ولتوفير أنشطة بناء القدرات لجمهورية أفريقيا الوسطى حتى تتمكن من استيفاء المعايير اللازمة. وكما أشار السفير هلال، فإن السلام والتنمية يعزز كل منهما الآخر. ولهذا السبب، نرحب باعتماد خطة التنمية الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الضروري توفير إمكانية الوصول إلى مصادر تمويل كافية لجمهورية أفريقيا الوسطى لتنفيذ هذه الخطة.

رابعا، لا يمكننا أن نسمح للحالة الإنسانية الصعبة أن تمر مرور الكرام. ويجب أن تستمر المساعدات الدولية في الوصول إلى السكان المحتاجين، بالإضافة إلى 000 29 لاجئ سوداني وصلوا إلى البلد – معظمهم في منطقة فاكاغا – بعد فرارهم من الحرب في وطنهم.

خامسا، إن وجود الدولة أمر أساسي لمعالجة استمرار حالات انتهاكات حقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أن الجماعات المسلحة ارتكبت معظم حالات العنف الجنسي. ويجب تقديم مرتكبي تلك الانتهاكات الفظيعة إلى العدالة.

وختاما، فإن مساهمات بعثة الأمم المتحدة التي ذكرتها وعملها الرئيسي في حماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية هي أسباب كافية لبلدي لتأكيد دعمه للبعثة بوصفها ركيزة أساسية في مسار

جمهورية أفريقيا الوسطى نحو السلام. وستؤيد إكوادور تجديد ولاية البعثة لسنة إضافية حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سويسرا.

أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام على إحاطتيهما. وأرحب بمشاركة ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

كما أكدت اليوم الممثلة الخاصة والسفير هلال، من الضروري أن يواصل المجلس والمجتمع الدولي دعم جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها الرامية إلى إحلال سلام دائم وتعزيز التنمية. ونرحب بالدور الرئيسي للتشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى في هذا الصدد. وتؤكد سويسرا، التي تلتزم التزاما عميقا بالسلام وحقوق الإنسان، التزامها بالوقوف إلى جانب شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وبهذه الروح، نود أن نتشاطر الأفكار التالية:

أولا، إن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى مشجع ويجب أن يستمر. وترحب سويسرا بالجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة إطلاق الحوار مع بعض أعضاء الجماعات المسلحة، ولا سيما ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، الذي أعرب عن استعداده للانضمام إلى عملية السلام. ولكن لكي ينجح هذا الزخم، من الضروري أن تلتزم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى التزاما كاملا بعملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2024/730)، يجب أن تُجرى أي عمليات لنزع السلاح والتجنيد في صفوف قوات الأمن وفقا للبرامج والسياسات والعمليات الوطنية القائمة، وذلك للحيلولة دون حدوث المزيد من حالات عدم الاستقرار.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يجب أن تظل اللامركزية وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد في صميم الجهود الرامية إلى تحقيق مصالحة وطنية دائمة. وكما أشار السفير هلال، فإن الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في عام 2025 ستمثل مرحلة حاسمة. فهي ستمكّن مواطني أفريقيا الوسطى من تولي زمام العملية السياسية وتوطيد الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسويسرا مقتنعة بأن الانتخابات الشفافة والشاملة للجميع هي حجر الزاوية لتحقيق سلام دائم، ولذلك فإنها ستقدم أيضا الدعم المالي لتلك الانتخابات.

ثانيا، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية تبعث على القلق. ونأسف بشدة لتصاعد القتال في شرق البلد، لا سيما حول مواقع التعدين والطرق الاستراتيجية. وتفاقم هذه الاشتباكات معاناة المدنيين وتزيد من المخاطر التي تواجه العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة الذين يجب ضمان سلامتهم. وفي هذا السياق، تدعو سويسرا جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف وتذكّر على وجه الخصوص بالالتزام بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق وتيسيره وبحماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة.

ونعرب عن قلقنا إزاء عواقب العنف في السودان وفي بعض مناطق تشاد والتي تفاقم الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ورغم هذه الظروف الصعبة، يسرنا ترحيب سلطات وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى بحفاوة باللاجئين من هذين البلدين، فضلا عن دعمهما للنازحين داخليا.

أخيرا، وفيما يتعلق بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تحيط سويسرا علما بالاستعراض الاستراتيجي الذي اطلع عليه أعضاء المجلس. ونؤكد من جديد أهمية الحفاظ على المهام ذات الأولوية للبعثة ودورها الرئيسي، لا سيما في حماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويجب الحفاظ على الحد الأقصى لقوات البعثة لتتمكن من الاستمرار في دعم بسط سلطة الدولة بفعالية في جميع أنحاء البلد.

ويجب أن يظل السلام والاستقرار والازدهار في جمهورية أفريقيا الوسطى من أولويات المجلس. وما فتئت سويسرا تعيد تأكيد هذا الالتزام منذ عام 2022 من خلال وجودها في بانغي، مما يدل على رغبتنا في دعم جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة.

وسنواصل العمل عن كثب مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والأمم المتحدة والمجتمع المدني لدعم البلد في طريقه نحو السلام الدائم.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد نزيسيوي (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلم بالفرنسية*): أرجو أن تتقبلوا أحر تهاني جمهورية أفريقيا الوسطى لسويسرا على رئاستها للمجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فالنتين روغوابيزا، على تقديمها تقرير الأمين العام (S/2024/730) وعلى التزامها المستمر تجاه جمهورية أفريقيا الوسطى الذي يمكننا من تحقيق مكاسب قيمة في سعينا نحو التعافي. وأود أيضا أن أشكر السفير عمر هلال، رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطته.

تتمثل عقيدة جمهورية أفريقيا الوسطى حاليا في إخراج البلد من دوامة الأزمات على نحو مستدام والتحول من عقلية القدرة على الصمود والنزعة الإنسانية إلى عقلية التنمية المستدامة الدائمة، مع اتباع نهج شامل للجميع ورؤية مشتركة لتحقيق الازدهار والتقدم. وأفضت هذه العقيدة ببلدي إلى اعتماد خطة تنمية وطنية خمسية في أيلول/سبتمبر الماضي بقيمة 12,8 بليون دولار، تهدف إلى إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد وتحقيق ازدهار البلد استنادا إلى رأس مال بشري عالي الجودة وبنية تحتية مستدامة وقادرة على الصمود تقوم على مفهوم أشمل لسيادة القانون وتستند إلى مبادئ الحكم الرشيد.

وللإسراع في تنفيذ تلك الخطة وتمكين بلدي من اللحاق بأهداف التنمية المستدامة، تعوّل الحكومة أولا وقبل كل شيء على تعبئة مواردها المحلية بالتركيز على الإصلاحات الهيكلية. وتركز بشكل خاص على التحول الرقمي للمالية العامة بهدف مضاعفة الإيرادات المحلية بحلول حزيران/يونيه 2026 وتحسين شفافية الإنفاق العام وأمنه.

وفي هذا الصدد، ترى جمهورية أفريقيا الوسطى في اعتماد ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) ومرفقاته، ولا سيما التعاهد الرقمي العالمي، فرصة في هذه المعركة لتعبئة الموارد الداخلية. ونتطلع بالفعل إلى الاستفادة من تنفيذ التعاهد.

وتود جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا أن ترحب بالزيارة التي قام بها الفريق العامل المعني بالرصد التابع لعملية كيمبرلي إلى بانغي لتقييم الإطار التشغيلي الذي ينفذه بلدي. وبعد سنوات طويلة من سوء فهم هذا الإطار المشترك المتعدد الأطراف واستغلاله، تتوقع جمهورية أفريقيا الوسطى على الأقل رفع الحظر التام عن ماسها – وهو مصدر رئيسي لإيرادات جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعتزم الاستفادة من تلك الموارد لمواصلة تنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لصالح شعبنا.

تعتمد جمهورية أفريقيا الوسطى أيضاً على دعم جميع شركائها الدوليين لمساعدتها في تلك العملية الإنمائية الطموحة من خلال القروض الميسرة الشروط والتبرعات على النحو الذي أوصى به صندوق النقد الدولي. وفي هذا الصدد، تكتسي مساهمات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بوصفها شريكاً لجمهورية أفريقيا الوسطى على مدى السنوات العشر المنصرمة، أهمية في تعزيز النمو الشامل. ويجب أن توفر البعثة فرصة للنساء والشباب في جمهورية أفريقيا الوسطى الذين يشكلون أكثر بقليل من 70 في المائة من السكان والذين قرروا أن السلام يتضمن ريادة الأعمال. لذلك نعتقد أن هناك حاجة ملحة لتعيد البعثة النظر في مختلف سلاسل التوريد والمشتريات الخاصة بالسلع والخدمات من أجل إعطاء الأولوية في النهاية للموردين المحليين وفقاً لاتفاق مركز القوات. ويجب أن تكون البعثة قادرة على أن تذْكر في تقارير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى، في الفرع المتعلق بالحالة الاجتماعية والاقتصادية، مدى تنفيذها تلك الآليةَ في جمهورية أفريقيا الوسطى والقيود التي تواجهها في حال وجودها. وتحتفظ جمهورية أفريقيا الوسطى من الآن فصاعداً بالحق في حظر السلع والخدمات التي تتعارض مع اتفاق مركز القوات من دخول أراضيها أو في فرض ضرائب عليها. ولكنها تظل ملتزمة بالعمل على تحسين مجالات التعاون مع البعثة فيما يتعلق بهذه المسألة.

ترى جمهورية أفريقيا الوسطى أن إجراء الانتخابات المحلية المقبلة أمر بالغ الأهمية. وأود أن أشيد بالزخم الجديد الذي يحيط بالعملية والذي يشهد تكاتف شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى وأصدقاءها، بما في ذلك الكاميرون والاتحاد الأوروبي وكندا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا ودول أخرى، لتمويل الانتخابات وإجرائها. ويحدوني الأمل في أن تستمر هذه التعبئة وأن ينضم أصدقاء وشركاء آخرون إلى فيض التضامن هذا من أجل تعزيز المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في تقدمنا المشترك من خلال إجراء الانتخابات المحلية والإقليمية في تموز/يوليه 2025.

وفي هذا السياق، أغتنم الفرصة أيضاً لأتقدم بخالص الشكر إلى السفير عمر هلال، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، والسيدة إليزابيث سبيهار، الأمينة العامة المساعدة المسؤولة عن مكتب دعم بناء السلام، على العمل الكبير الذي ينجزانه في مجال الدعوة منذ شهر تموز/يوليه تجاه بعض الدول الأعضاء بهدف حشد مزيد من التمويل لإجراء الانتخابات. وأشكر السفير على وقوفه إلى جانبنا.

أود أيضاً أن أشدد على أهمية صندوق بناء السلام لجمهورية أفريقيا الوسطى. فقد سمح الصندوق بإحراز تقدم كبير سواء فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الخاصة بقطاع العدل أو الأمن وتعزيز قدرة الفئات الضعيفة على الصمود، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات. وتشكل مشاركتهم في الانتخابات المقبلة أولوية للحكومة. لذلك أود أن أعرب عن تقديرنا للمشروع الذي تنفذه هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبعثة المتكاملة بشأن تمويل صندوق بناء السلام والذي سمح بإصدار 30 000 شهادة ميلاد، وهو ما يدل على مدى فعالية مشاركتهم في الانتخابات المقبلة. ويجب أن تستمر هذه المبادرة التي تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية الجديدة بشأن الحلول الدائمة للنازحين داخلياً والعائدين للفترة ما بين 2024 و 2028 من أجل تحقيق أقصى قدر من الشمولية وضمان أن تكون المجتمعات الضعيفة مساهماً صافياً في تنمية جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب تنفيذ الخطط الواردة في الاستراتيجية – وبالتالي تمويل خطة الاستجابة الإنسانية على وجه الاستعجال – لمواصلة خفض العدد الحالي من النازحين داخلياً والتخفيف من محنة الأشخاص في حالات الطوارئ واللاجئين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأثني على الجهود الحثيثة التي يبذلها منسق الشؤون الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية إلى جانب الحكومة لإعادة الأمل لآلاف الأشخاص في حالات الطوارئ.

ولا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه عداء بعض المجموعات المسلحة المنشقة على طول حدودها والتي ما برحت تنشر الفوضى. ولمعالجة مشكلة سهولة اختراق الحدود المشتركة مع البلدان المجاورة، عقدت جمهورية أفريقيا الوسطى يومي 26 و 27 حزيران/يونيه 2024 مع الكاميرون الدورة السادسة للجنة الحدود والدورة الثالثة للجنة المشتركة المعنية بأمن المعابر الحدودية. وقد مكنت هاتان الدورتان البلدين من قياس مدى تنفيذ توصيات الدورات السابقة المعقودة في ياوندي في الفترة من 13 إلى 15 حزيران/يونيه 2022 ومن تقييم الحالة على طول الحدود المشتركة ومن مناقشة تمويل العمليات لإعادة تثبيت الحدود ومن اتخاذ تدابير لمكافحة انعدام الأمن عبر الحدود ومن وضع توصيات للمراحل اللاحقة. وعُقدت في بانغي أعمال الدورة الخامسة عشرة للجنة التعاون المشتركة رفيعة المستوى بشأن التعاون بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في الفترة من 21 إلى 22 تشرين الأول/أكتوبر 2024. واختُتم الاجتماع بالتوقيع على اتفاقات بشأن المشاورات السياسية المنتظمة وتسوية النزاعات والمسائل الأمنية وعودة اللاجئين إلى الوطن واتفاق بشأن إنشاء قوة أمنية حدودية مشتركة. ستمكننا هذه المبادرات، بالاقتران مع تنفيذ السياسة الوطنية لإدارة الحدود بدعم من البعثة، من التصدي في نهاية المطاف لهذا التهديد وتشجيع عودة اللاجئين السلمية وتعزيز التجارة المستدامة عبر الحدود حتى يستتب السلام ويحقق شعبنا الازدهار.

وبهذه الروح ذاتها من الحوار والتشاور، ستواصل جمهورية أفريقيا الوسطى تنفيذ العمليات السياسية وعمليات السلام وستغتنم كل فرصة سانحة لإشراك الجماعات المسلحة أو الأشخاص الراغبين في إلقاء السلاح في اتفاق السلام. وفي هذا الصدد، لا تزال استدامة عملية نزع

السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج ذات أهمية بالغة للحفاظ على الزخم الذي أوجده نجاحها وأقرّ به الجميع. إن جمهورية أفريقيا الوسطى تنفّذ العملية طواعيةً وهي تدرك فوائدها على وجه الخصوص ولن تفعل ما يعرّضها للخطر.

إن الحكومة لا تنفذ أية عملية نزع سلاح بالترادف مع تلك العملية. ونظراً لعدم وجود الوحدة المسؤولة عن عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج في جميع أنحاء البلد، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى من الأفراد المسلحين الذي يحضرون إلى أقسام الدرك أو المحافظات الفرعية ويعلنون استعدادهم لإلقاء السلاح لن تطلب منهم العودة إلى ديارهم أو إلى الأدغال ريثما تصل بعثة نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. وفي هذه الحالات، ستغتنم السلطات المحلية الفرصة لوقف تداول الأسلحة وبالتالي زيادة ضمان سلامة مواطنينا. وبعد ذلك، يبدأ تنفيذ أحد الإجراءات حتى تتمكن وحدة نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج من تولي الأمر بمجرد وصولها. ومن الأهمية بمكان عدم النظر إلى العملية بمنظور متصلب لأن ذلك قد يحد من أي تعديل أو مرونة في الاستجابة للواقع في الميدان.

وفيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، قطعت جمهورية أفريقيا الوسطى أشواطاً كبيرة في هذا الصدد. وبذلت جهوداً مضنية بدعم من شركائها في السنوات الأخيرة لسد الثغرات التنظيمية في مجالات متنوعة مثل حقوق الطفل والاتجار بالبشر. وندرك التحديات الهائلة القائمة وسنتابع تعاوننا مع مختلف الشركاء، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، من أجل تنفيذ مختلف التوصيات التي انبثقت عن مشاوراتنا، دون استغلالها، لإحراز تقدم في تلك المسائل.

أخيراً، أود أن أوجّه انتباه المجلس إلى المناقشات المقبلة التي ستُعقد بشأن إمكانية تجديد ولاية البعثة المتكاملة. ومع أخذ التطورات الإيجابية لحالة بلدنا في الاعتبار، طلبت جمهورية أفريقيا الوسطى الحصول على تقييم لولاية البعثة وحصلت عليه من المجلس من أجل تحديد مدى ملاءمتها بالنظر إلى إطار عملها الجديد. ومن المؤسف أن جمهورية أفريقيا الوسطى لم تتلق بعدُ نسخة من تقرير التقييم من الأمانة العامة قبل ثلاثة أسابيع من موعد انتهاء ولاية البعثة. وتوحي إشارة بعض الأعضاء في بياناتهم إلى التقرير بأنه متاح وبالتالي ربما حان الوقت لتقديمه إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، إلا إذا كانت الفكرة أن جمهورية أفريقيا الوسطى لا رأي لها في التجديد المحتمل للولاية وأن الأمانة العامة ترغب حتماً في التعامل حصرياً مع مجلس الأمن فيما يتعلق بهذه المسألة. وتجسد هذه الحالة الراهنة فهماً غريباً لما تنطوي عليه روح الشراكة مع البلد المضيف بموجب اتفاق مركز القوات. ولا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تنتظر التقرير الذي نراه مهماً لإبداء اعتراضنا. ونأمل أن يُتاح بسرعة باللغة التي نعمل بها.

رُفعت الجلسة الساعة 11/50.